

الحمد لله

الجمهورية التونسية
مجلس تنازع الإختصاص

القضية عدد : 69

تاريخ الجلسة : 8 أفريل 2003

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 92027 المرفوعة من :

محمد الصالح بن عمر نائبه الأستاذ الطاهر بن عمر

مكتبه بنهج يوغسلافيا عدد 88 تونس

ضد

المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية

مكاتبه بنهج نيجيريا عدد 3 و 5 تونس

و بعد الإطلاع على الحكم الوقتي الصادر عن محكمة الإستئناف بتونس بتاريخ 24 فيفري 2003 و القاضي بإرجاء النظر في القضية و إحالة الملف على مجلس التنازع للبت في مسألة الإختصاص.

و بعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

و بعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 12 مارس 2003 و المتعلق بتعيين السيد الحبيب جاء بالله عضوا مقررا لتهيئة القضية و إعداد تقرير في الموضوع.

و بعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المتضمن ملحوظاته في شأنها.

و بعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 .
المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية و المحكمة الإدارية و إحداث مجلس تنازع
الاختصاص.

و بعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي:

من الوجبة الشكلية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن محكمة الإستئناف بتونس مستوفية لشروطها الشكلية
طبقا تقتضيه أحكام الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان
1996 مما تعين معه قبولها من هذه الناحية.

من الوجبة الواقعية :

حيث يبرز من الوقائع منطلق النزاع الراهن أن المدعو محمد الصالح بن عمر قام لدى
إبتدائية تونس عارضا أنه اشترى بمقتضى الكتب الخطي المؤرخ في 29 ديسمبر 1981
و المسجل بتونس في 30 ديسمبر 1981 من ديوان إحياء أراضي وادي مجردة جميع العقار
موضوع الرسم العقاري عدد 82295 المعروف باسم جيوزابي السيجومي الذي يسمح هـ 3
و آ 31 و ص 40 و قد تضمن عقد البيع شرط إسقاط حق مفاده التحجير على المشتري التفريط
في العقار جزئيا أو كليا لمدة عشرين عاما إلا بعد الحصول على ترخيص من وزير الفلاحة، و أنه
بمقتضى قرار مشترك صادر عن وزير الفلاحة و المالية بتاريخ 25 مارس 1985 تم إسقاط حقه
في العقار المذكور و عادت ملكيته للدولة، و بما أنه أنجز بعض الإحداثيات في العقار المذكور منذ
تخوزه به بداية من سنة 1967 تمثلت في قلع كروم العنب و تعويضها بقراءة 150 أصل زيتون
و تجديده بصفة تكاد كلية المنزل المقام به مع توسعته كما أقام عدة إسطبلات لتربية الأبقار
و رمم جانبا من الإسطبلات القائمة فإنه طلب تعيين 3 خبراء للتوجه على عين العقار و معاينة
الإحداثيات التي قام بها و تشخيصها و تقدير قيمتها لتقديم الطلبات على ضوء ذلك
فصدر له الحكم عدد 1/17960 بتاريخ 2 فيفري 2002 الذي قضى بإلزام المكلف العام
بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بأن يؤدي له المبالغ المالية
التالية:

1- أربعة وخمسون ألفا وخمسمائة وتسعون ديناراً (54590000) لقاء قيمة الاحداثات من بناءات وغراسات.

2- سبعمائة وخمسة وتسعون ديناراً (7950000) لقاء أجره الاختبار.

3- مائتان وخمسون ديناراً (250000) لقاء أتعاب التقاضي وأجره المحاماة وحمل المصاريف القانونية عليه.

ولما كان هذا الحكم لا يرضيه قام المحكوم لفائدته باستئنافه لدى محكمة الاستئناف بتونس بمقتضى القضية عـ92027ـد طالباً الاذن تحضيراً باعادة الاختبار في خصوص القيمة المالية الحقيقية لأصول الزيتون البالغة 101 وتمكينه بعدئذ من تقديم الطلبات الأخيرة في خصوصها وعرضياً إقرار حكم البداية من حيث المبدأ مع تعديل نصه وذلك بالزام المستأنف ضده بأن يؤدي له 20200000 بعنوان قيمة أصول الزيتون وتغريمه لفائدته ب5000000 بعنوان أتعاب تقاض وكلف دفاع عن الطور الاستئنافي واعفائه من مال الخطية المؤمن والاذن بارجاعه إليه وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه.

وبجلسة يوم 3 أكتوبر 2002 تقدم المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بمذكرة مستقلة تمسك فيها بعدم اختصاص المحاكم العدلية بالنظر في القضية طالباً من المحكمة المتعده إرجاء النظر في القضية واحالة الملف على مجلس التنازع للبت في الاختصاص عملاً باحكام الفصل 7 من القانون عـ38ـد لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الادارية واحداث مجلس لتنازع الاختصاص.

وبعد تبادل التقارير بين الطرفين والتمديد في أجل المفاوضة فيها قررت محكمة الاستئناف بجلسة يوم 24 فيفري 2003 إرجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس التنازع للبت في مسألة الاختصاص.

من الوجهة القانونية :

حيث يقتضي الفصل الأول من القانون الأساسي عـ38ـد لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 أن المحكمة الادارية تختص في دعاوي مسؤولية الادارة المنصوص عليها بالقانون عـ40ـد لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972.

و حيث ينص الفصل الثاني (جديد) من القانون عدد 40 لسنة 1972 طبقا ونع تنقيحه
بالقانون الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 أن المحكمة الإدارية تنظر
بهيئاتها المختلفة في جميع النزاعات الإدارية عدا ما أسند لغيرها بقانون خاص.

و حيث يقتضي الفصل 17 (جديد) من ذات القانون في فقرته الأخيرة أن الدوائر
الإبتدائية تختص بالنظر في جميع الدعاوى ذات الصبغة الإدارية باستثناء ما أسند منها لمحاكم
أخرى بقانون خاص.

و حيث ثبت أن النزاع موضوع القضية الراهنة قد تولد عن القرار الصادر عن وزير
الزراعة و المالية بتاريخ 25 مارس 1985 و القاضي بإسقاط حق المدعي محمد الصالح بن عمر
في الإنتفاع بأرض فلاحية تابعة للدولة.

و حيث أن العلاقة التي تربط بين المنتفعين بالتصرف في الأراضي الفلاحية التابعة
للدولة و كذلك قرارات إسقاط الحق المتعلقة بها إنما هي ذات طبيعة إدارية.

و لهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من إختصاص جهاز القضاء الإداري.
و صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 8 أفريل 2003 عن مجلس تنازع
الإختصاص المتركب من رئيسه الرئيس الأول لمحكمة التعقيب السيد مبروك بن موسى و أعضائه
السادة رؤوف المراكشي و بلقاسم اليراح و منير الصريدي و محمد القلسي و محمد فوزي بن
حماد و الحبيب جاء بالله و حضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة
جلال العرفاوي

العضو المقرر
الحبيب جاء بالله

رئيس المجلس
المبروك بن موسى